## شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

## ثمة خيار آخر لعلاوي

لستُ أدري لماذا بالضبط أتذكر الاسم الذي أطلقه العقيد المخلوع معمر القذافي على بلاده ليبيا "الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى"، كلما ورد ذكر اسم المجلس الذي كان من المفترض أن يتولى رئاسته رئيس ائتلاف العراقية إياد علاوي، "المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية العليا" الذي تعسّرت ولادته طويلاً ولا يبدو انه سيولد أبداً.

على أية حال فأن السيد علاوي يفعل خيراً إن تخلّى فعلاً عن فكرة ترؤس المجلس ذي الاسم الأطول في دولتنا، كما أعلن يوم الخميس الماضي في مؤتمر صحفي، فهي فكرة أُوجدت لكي لا تتحقق، وحتى لو تحققت فأن المجلس الموعود كان سيولد كسيحا، وكان سيظل في غرفة الإنعاش حتى نهاية عمر الحكومة والبرلمان الحاليين بعد سنتين وبضعة أشهر من الآن.

هذه ليست المرة الأولى التي يقول فيها علاوي إن نفسه قد عافت المنصب المزعوم، فقبل ستة أشهر بالضبط صرّح بأنه لم يعد يرغب في رئاسة مجلس السياسات، عازياً السبب إلى ما وصفها "مماطلة" من جانب رئيس الوزراء نوري المالكي في تشريع المجلس وتنفيذ سائر الاتفاقات التي انبثقت على طاولة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني عشية تشكيل الحكومة الحالية، لكن علاوي ومَن حوله في العراقية لم يكفّوا عن الدعوة لتشكيل المجلس ومنح رئاسته إلى أحد زعماء العراقية الكُثر باعتباره "استحقاقاً وطنياً وانتخابياً" للقائمة العراقية كما يكرر هؤلاء الزعماء القول بمن فيهم علاوي نفسه.

الأكثر خيراً من تخلي علاوي عن رئاسة المجلس اللغز، هو التخلي عن الفكرة برمتها، فالمجلس لن يكون، وكل ما يتعلق به هو لعب خارج الملعب، أي أن لا نتيجة تُرتجى منه.

علاوي تحدث في تصريحه الأخير عن "الارتجالية" في سياسات الحكومة الحالية وسط الفساد المالي والإداري المتفشي بما يقود العراق نحو "هاوية خطيرة"، مطلقاً "علامات استفهام كبيرة بشأن حقيقة الديمقراطية والتعددية السياسية وحرية التعبير والتداول السلمي ومستقبل الوضع السياسي في العراق".

وعلاوي لا يجانب الحقيقة في تحليله هذا، لكنه هو أيضاً يتحمل مسؤولية كبيرة في حدوث ما يحدث على مستوى الارتجالية في السياسات الحكومية وتفشي الفساد وعدم تحقق الديمقراطية والتعددية وحرية التعبير ووضع مستقبل العراق في مهب الريح. فالسيد علاوي لم ير نفسه إلا رئيساً للحكومة أو في الأقل رئيساً للمجلس اللغز الذي أريد له أن يكون رأساً ثانياً في الحكومة لا يريده ولا يقبل به الرأس الثاني، فيما كان هناك خيار آخر أكرم لعلاوي وأنفع للعراق ولكل الأشياء الموعود بها كالديمقراطية والتعددية وحرية التعبير وسواها، وهو خيار تزعّم معارضة قوية في البرلمان تستطيع أن تكون قوة ضغط هائلة على الحكومة حتى لا تنتهج سياسات ارتجالية وحتى تضع حداً للفساد وحتى يتحقق قدر من الديمقراطية والتعددية وحرية التعبير.

هذا الخيار لم يزل قائماً، لكن جدواه ستتضاءل بعد حين عندما يبدأ العد التنازلي لعمر الحكومة والبرلمان الحاليين.

# طالباني: الشهيد الصدر سيبقى حيّاً في ضميرنا

الرئيس طالباني

□ بغداد / المدى

أكد رئيس الجمهورية جلال طالباني إن ما قام به الشهيد محمد محمد صادق الصدر يجب التمسك به من أجل أن يبقى العراق مزدهرا ومستقرا. وقال طالباني خلال كلمة في الحفل التأبيني الذي أقامه مكتب الشهيد الصدر في بغداد بمناسبة ذكرى استشهاد السيد محمد محمد صادق الصدر ونجليه ألقاها بالنيابة عنه النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية فؤاد معصوم، إن "ما قام به الشهيدان الصدران محمد باقر الصدر ومحمد محمد صادق الصدر من منجزات يجب التمسك به من اجل التقدم بالعراق وبقائه مزدهرا ومستقرا وقادرا على مواجهة التحديات والاعتماد على نفسه في المجالات كافة". وأضاف أن "الشهيدين الصدرين كلاهما يمثلان مساراً هاماً من تأريخ نضال شعبنا العراقي وتأريخ نضال الأمة الإسلامية"، مؤكدا "أن الشهيد محمد صادق الصدر بجهاده ومواقفه الإسلامية التي شجعت على الوقوف بوجه الطاغية يبقى حياً في ضميرنا". من جانبه أكد رئيس الوزراء نوري المالكي، بالمناسبة ذاتها، أن عملية الحفاظ على منجزات مراجع الدين والعلماء أصعب من تحقيقها، وأضاف: الجميع شركاء في هذا الوطن وخيرهم من يتحمل المسؤولية، ودعا الجميع إلى تحمل المسؤولية والحفاظ على العراق.

وقال المالكي خلال الحفل التأبيني الذي أقيم في بغداد بمناسبة بالذكرى السنوية الـ١٣ لاستشهاد المرجع الديني محمد محمد صادق الصدر، إن "عملية الحفاظ على العطاء والمنتج الذي حققته الدماء الزكية اشد صعوبة من عملية صنعه"، مبينا أن "النصر ربما يحصل بضربة أو بصدفة أو بعمل ولكن الاستمرار على الاستقامة تحتاج إلى تثبت ودراية ومراقبة دائمة".

# كتل سياسية تسعى للسيطرة على مفاصل القضاء العراقي

## دولة القانون تحاول تمرير قانوني المحكمة الاتحادية والقضاء الأعلى

□ بغداد / إياس حسام الساموك

كان من المؤمل أن يتم، أمس، التصويت على اثنين من المشاريع التي تعد من صميم العمل القضائي؛ وهما قانونا مجلس القضاء الأعلى والمحكمة الاتحادية، وسط اعتراضات من بعض الكتل السياسية وذوي الاختصاص والخبرة من خضوع هذين المشروعين لمحاصصة الحزبية والطائفية وصمت السلطة القضائية.

وفشل البرلمان في تمرير المشروعين وذلك لعدم اكتمال نصاب جلسة البرلمان، الأمر الذي دعا بهيئة الرئاسة إلى تأجيلها للغد، إلا أن مصدرا مقربا من رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي أكد في تصريح لـ"المدى" عقب إعلان تأجيل الجلسة أن دولة القانون امتنع عن الحضور إلى قاعة البرلمان وعمد على الإخلال بالنصاب كي لا يمرر هذان القانونان وحتى يكسب المزيد من الوقت لعله يقنع الائتلاف الوطني وبعض القوى السياسية الأخرى في التصويت لصالحه.

وألقى مصدر قضائي رفيع المستوى باللوم على السلطة القضائية لعدم إبدائها موقفا حازما تجاه المشروعين منذ بداية صياغته، معتبراً أن القضاء العراقي بات أسيراً بيد السلطتين التشريعية التنفيذية.

وقال المصدر الذي فضل عدم كشف اسمه في تصريح لـ"المدى"، أمس "قبل إلقاء اللوم على الكتل السياسية لأنها تحاول تشريع قانون يخضع للمحاصصة يجب أن نحاسب السلطة القضائية والتي من المفترض أن يكون لها موقف واضح منه منذ إعداد صياغته بالصورة التي يراد تمريرها في البرلمان".

وأعرب المصدر عن أسفه لـ"سيطرة الكتل السياسية على مفاصل القضاء العراقي وجعله أسيرا لها إذ أن كل جهة قضائية تنفذ أجندات الكتل التي تتبعها وبالتالي فانه أصبح اضعف السلطات الثلاث في الوقت الذي يجب أن يكون أعلاها"، مرجعا هذا الأمر إلى "صعود قضاة غير أكفاء إلى مناصب عليا وهم منتمون لأحزاب سياسية واستبعاد اغلب العناصر الكفوءة".

وعن دور رئيس مجلس القضاء الأعلى مدحت المحمود في هذا الصدد قال المصدر، "انه يحاول الابتعاد عن الصراعات السياسية، وبالتالي حتى لا يكون مجلس القضاء ضحية لهذه الصراعات مثلما حدث مع هيئة النزاهة".

اللجنة القانونية في مجلس النواب وهي المسؤولة عن عرض المشروعين تشخص الخلاف فيهما بالسياسي، محذرة من خضوع المحكمة الاتحادية إلى القضايا الفقهية والابتعاد عن الجانب القضائي.

عضو اللجنة رعد الدهلكي أفاد بأن "هناك رأيا بأن يكون عدد قضاة المحكمة الاتحادية ١٢، أربعة من ذوي الخبرة والآخرون من القضاة والوقفين السني والشيعي، إلا أن هذا الأمر خطير على القضاء العراقي"، معللا ذلك بأن "اتحاد ذوي الخبرة مع علماء الفقه سيُخلي المحكمة من الجانب القضائي".

وتابع في تصريح لـ"المدى" أمس "لدينا رغبة في أن يكون هناك طابع قضائي أكثر مما هو فقهي وعملي ويكون عدد القضاة ٩ لتصبح قراراتهم ذات صبغة قضائية".

واقر الدهلكي بخضوع القضاة إلى الكتل السياسية وقال "الكتل سترشح عددا من القضاة ويتم الاختيار فيما بينهم".

إلى ذلك، فأن ائتلاف العراقية يرى أن موضوع المحاصصة ينسحب على جميع القوانين بما في ذلك مشروع قانوني المحكمة الاتحادية العليا ومجلس القضاء الأعلى، إذ دعا النائب محمد إقبال الكتل السياسية إلى التخلي عن هذا الموضوع، وقال في تصريح لـ"المدى"، أمس "الغالبية القصوى من أعضاء البرلمان يرغبون بإخراج هكذا قوانين من المحاصصة ولكن سطوة القيادات تمنع ذلك".

وتابع إقبال "هناك فئتان في البرلمان؛ الأولى قريبة من الحكومة تعمل على تشريع قوانين تسهل عمل السلطة التنفيذية وتقييد عمل الفئات الأخرى على عكس الجهات الأخرى التي تحاول التضييق على الحكومة".

مجلس النواب .. (أرشيف)

# كوبلر يتسلم بعثة الأمم المتحدة في بغداد

□ بغداد / المدى

كوبلر

وصل رئيس بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق الألماني مارتن كوبلر، أمس، إلى مقر البعثة في بغداد لتسلم مهامه، بدلا عن الهولندي آد ملكيرت، واصفا عمله بـ"المهمة الحيوية".

وقال كوبلر في بيان، صدر أمس، وتلقت "المدى" نسخة منه، إنه "لمن دواعي اعتزازي أن أكون هنا للمساهمة في خدمة ومساعدة العراق وشعبه في الوقت الذي تعيش فيه البلاد مرحلة هامة في انتقالها نحو دولة تنعم بالسلم والازدهار".

وأضاف كوبلر "أتطلع قدماً للعمل بشكل وثيق مع الحكومة ومجلس النواب ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني العراقي جنباً إلى جنب مع أسرة الأمم المتحدة في العراق للوفاء بولايتنا الرامية إلى دعمه وطموحات شعبه بمستقبل أفضل"، واصفا عمله بـ"المهمة الحيوية".

وكان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، عين في (١١ آب ٢٠١١) الألماني كوبلر بشكل رسمي ممثلاً خاصاً له في العراق ورئيساً لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، بدلا من الهولندي آد ملكيرت الذي عمل في العراق من تموز ٢٠٠٩ لغاية آب ٢٠١١.

يشار إلى أن كوبلر عمل سابقاً نائباً للمثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية في أفغانستان منذ عام ٢٠١٠، كما أن لديه خبرة واسعة في وضع السياسات لمناطق النزاعات من خلال خبرة تزيد على ٢٥ عاماً قضاها في العمل لدى وزارة خارجية بلاده، وعمل في السابق مديراً عاماً للثقافة والاتصالات في وزارة الخارجية الألمانية وكان سفيراً لبلاده في كل من العراق ومصر.

وكان كوبلر أيضاً رئيس ديوان وزير الخارجية الألماني الأسبق يوشكا فيشر بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٣، ونائب رئيس الديوان من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٠، كما عمل نائباً لرئيس فريق عمل البلقان التابع لوزارة الخارجية من عام ١٩٩٧ إلى عام ١٩٩٨ وقبل ذلك قام بتأسيس الممثلية الألمانية لدى السلطة الفلسطينية في أريحا.

وأنشئت بعثة الأمم المتحدة في العراق بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣، بهدف القيام بأعمال مدنية تشمل المساعدة في المصالحة السياسية والتعاون الإقليمي والانتخابات ومراقبة حقوق الإنسان ومساعدات التنمية، وتتألف البعثة من ١٦ صندوقاً ووكالة وبرنامج أمميين، يعمل فيهم جميعا ما يقرب من ألف موظف.

وتعرضت البعثة بعد إنشائها بعدة أشهر لتفجير انتحاري دمر مقرها في فندق القناة في بغداد، أدى لمقتل سيرجيو فييرا دي ميللو رئيس البعثة و٢١ شخصا آخرين، لينتقل بعد ذلك مقر البعثة إلى المنطقة الخضراء شديدة التحصين وسط بغداد.

# جبهة الحوار تهاجم تقرير هيئة النزاهة

□ متابعة / المدى

انتقدت الجبهة العراقية للحوار الوطني بزعامة نائب رئيس الوزراء صالح المطلك، والمنضوية في القائمة العراقية، التقريرَ السنوي لعمل هيئة النزاهة الذي قرئ في جلسة مجلس النواب الخميس الماضي.

وقال النائب حيدر الملا في مؤتمر صحفي عقدته الجبهة في مبنى البرلمان وحضره مراسل "المدى"، أمس إن "الهيئة قدمت تقريراً مفصلا إلى البرلمان عن عملها خلال السنة الماضية في مكافحة الفساد، إلا أن هذا التقرير يخلو من ثلاث نقاط تمثل علاجا للفساد أولها عدم التطرق إلى حالات الاعتداء والتجاوز على الأموال العامة المتمثلة بأملاك الدولة والأملاك التي يفترض أن تعود ملكيتها إلى الدولة".

وأضاف الملا أن "النقطة الثانية هي الأموال الطائلة التي صرفتها بعض الأحزاب المشاركة في الحكم على حملاتها الانتخابية وعملها السياسي ما يجعل التنافس بينها وبين الأحزاب الأخرى معدوماً".

وأشار إلى أن "النقطة الثالثة تتمثل بظاهرة التعيينات لغير الكفوئين في الحكومة لاسيما وان هذه الظاهرة انتشرت مؤخرا متناسين في الوقت نفسه الخريجين وحاملي الشهادات الكفوئين".

وتابع الملا قائلاً إن "عمل هيئة النزاهة ضعيف إذ أن البيانات تشير إلى أن الهيئة وخلال الاربع سنوات الماضية منذ تشكيلها لم تحسم سوى ١٥٠ من اصل ٢٠ الف دعوى، وهذا الأمر يدعونا إلى وقفة جادة في محاربة الفساد من قبل الكتل السياسية".

وكانت جلسة مجلس النواب التي عقدت الخميس الماضي شهدت قراءة تقرير عمل هيئة النزاهة خلال السنوات الأربع الماضية منذ تشكيلها.

وهيئة النزاهة، مؤسسة حكومية رسمية مستقلة معنية بالنزاهة العامة ومكافحة الفساد، أنشئت في العراق باسم مفوضية النزاهة العامة بموجب القانون النظامي الصادر عن مجلس الحكم العراقي وعدّها الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ إحدى الهيئات المستقلة وجعلها خاضعة لرقابة مجلس النواب وبدل اسمها إلى هيئة النزاهة، وتهدف إلى منع الفساد ومكافحته ولها وسائلها القانونية في تحقيقه وتأدية وظيفتها، وهي تقسم إلى جانبين، الأول قانوني والثاني تربوي إعلامي تثقيفي، ويرأس الهيئة موظف بدرجة وزير يعينه رئيس الوزراء ولا تجوز إقالته إلا من مجلس النواب بالطريقة نفسها التي يُقال بها الوزراء، وللهيئة نائب واحد، وتقوم بإصدار استبيان شهري يبين مؤشر تعاطي الرشوة في العراق.

يذكر أن التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١١، ضم ثلاثة بلدان عربية بين البلدان العشرة "الأكثر فساداً" في العالم وهي الصومال والعراق والسودان، في حين اعتبر التقرير قطر والإمارات وعُمان الأقل فساداً بين الدول العربية، كما أظهر التقرير أن الصومال احتلت المركز الأول في الدول الأكثر فساداً تلته أفغانستان وميانمار ثم العراق والسودان وتركمانيا وأوزبكستان وتشاد وبوروندي وأنغولا.

## أنباء

### تيار برلماني لدعم الحكومة

أعلن النائب عن ائتلاف دولة القانون فالح الزيادي عن تشكيل تيار برلماني داخل مجلس النواب لدعم العملية السياسية.

وقال الزيادي "نوابٌ من مختلف الكتل السياسية وانطلاقا من شعورهم بالمسؤولية والقلق المتزايد على مصير العملية السياسية والحكومة قاموا بتشكيل هذا التيار لمواجهة الضغوطات والمؤامرات التي تتعرض لها العملية السياسية والحكومة".

وأضاف أن "عدد النواب الذين انضموا إلى التيار تجاوز حاليا ١٠٠ نائب ويضم جميع النواب المعتدلين والداعمين لنجاح للعملية السياسية".

### نصيف تحذر من أزمات واشنطن

حذرت النائبة عن الكتلة العراقية البيضاء عالية نصيف من قيام الإدارة الأمريكية بتنفيذ ما أسمته سوق الأزمات والفوضى الخلاقة ضد العراق من أجل تحقيق أجنداتها الخاصة.

وقالت نصيف في بيان صحفي تلقت "المدى" نسخة منه أمس إن "الإدارة الأميركية تعمد منذ مدة إلى استخدام سياسة سوق الأزمات في العراق كالقصف الإيراني التركي على القرى العراقية الواقعة ضمن الشريط الحدودي، والتجاوزات الكويتية المستمرة تحت غطاء أميركي في خطة منها لتنفيذ أجنداتها الخاصة في العراق".

### الخارجية النيابية تلتقي السفير الياباني

بحثت مقرر لجنة العلاقات الخارجية النيابية عديلة حمود مع السفير الياباني لدى العراق تومو فومي شين العلاقات الثنائية بين البلدين.

وذكر بيان للجنة "حمود استقبلت السفير الياباني تومو فومي شين في مقر لجنة العلاقات الخارجية بمبنى مجلس النواب وتم في اللقاء البحث في إمكانية مساهمة الشركات اليابانية في الاستثمار بالبلاد".

ودعت مقرر لجنة العلاقات الخارجية بحسب البيان "الشركات اليابانية إلى الاستثمار في العراق على مختلف الأصعدة لاسيما النفط والغاز".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون